الدكتور: العمري حكيم
أستاذ متعاقد بكلية الحقوق جامعة تيبازة الجزائر
lamrihakim43@gmail.com

طالبة الدكتوراه: مناد إشراق
جامعة يحي فارس المدية
قانون دولي
menadicherak@gmail.com

الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات.

المحور الرابع: الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة .

عنوان المداخلة: النظام القانوني للتقاضي الالكتروني وتطبيقاته في القضاء الجزائري.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة النظام القانوني للتقاضي الالكتروني وتطبيقاته في القضاء الجزائري، وذلك من خلال تبيان مفهومه والإطار التشريعي له بالجزائر، ومدى فعالية في النظام القضائي الجزائري، بالإضافة إلى الصعوبات التي تعترض تطبيقه. أين تم التوصل إلى أن للتقاضي الالكتروني ايجابيات كثيرة أبرزها اختصار الوقت والجهد، إلا أنه يصطدم بعدة عوائق تحد من فعاليته ونجاحه في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: القضاء الالكتروني– القضاء الجزائري، عصرنة العدالة– الإطار التشريعي.

Summary:

This study deals with the legal system of electronic litigation and its applications in the Algerian judiciary, by clarifying its concept and the legislative framework for it in Algeria, and the extent of its effectiveness in the Algerian judicial system, in addition to the difficulties encountered in its application. Where was it found that electronic litigation has many advantages, most notably shortening time and effort, but it collides with several obstacles that limit its effectiveness and success in Algeria.

Keywords: electronic justice - the Algerian judiciary, modernization of justice - the legislative framework.

مقدمة:

نتج عن التطور العلمي والتكنولوجي)شبكة الإنترنت أجهزة المعلوماتية...(بروز تأثيرات عديدة على طبيعة وشكل وعمل النظم الإدارية بالدول، الشيء الذي انعكس على طبيعة الخدمة بالمرافق العمومية بشكل عام، وذلك بظهور نمط جديد للخدمة يرتكز على البعد التكنولوجي والمعلوماتي، مما أدى إلى صياغة الخدمة العمومية تماشيا مع هذا التوجه العالمي الجديد الذي ظهر في العقود الأخيرة من القرن العشرين، بالتحول من الإدارة التقليدية إلى ما يسمى "الإدارة الإلكترونية"، كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل النيي

وبما أن الجزائر من الدول الساعية لمواكبة هذا التطور التكنولوجي العالمي عملت جاهدة على تجسيده في مختلف النواحي، خاصة على مستوى المرافق التقليدية التي من بينها قطاع العدالة ، حيث أن هذا الأخير يحظى ومنذ أكثر من عشرية ونصف باهتمام خاص ضمن السياسة العامة للدولة الرامية إلى إصلاح هياكلها و مؤسساتها، لمسايرة التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع الدولي عامة والجزائري خاصة في مختلف جوانب الحياة، أين بدا التطبيق الفعلي للنهوض بهذا القطاع بمناسبة إطلاق مشروع إصلاح العدالة سنة 1999 ، وتنصيب لجنة وطنية مكلفة بذلك وصولا إلي صدور القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة[1].

ويعتبر التقاضي الإلكتروني أحد آليات رقمنة قطاع العدالة والتي حددها المشرع الجزائري في ثلاث آليات ، نظمها في ثلاث فصول من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة ، وهي استحداث منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية ، إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الإلكترونية ، وإجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد، بالرجوع إلى النصوص القانونية لهذه الفصول ، نجد أن التقاضي الإلكتروني ليس سوى جزء من كل بالنسبة لرقمنة قطاع العدالة[2].

---

[1] اعشاش حمزة، خضري حمزة، الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ص 267 .

[2] يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 15 ،العدد01، 2022،ص 543-556.

وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في حداثته، إذ يعد مفهوم التقاضي الالكتروني مفهوما حديثا نسبيا، حيث لا يزال التطبيق العملي لهذا النمط من المحاكمات في بدايته، كما أن بعض الظروف والالتزامات تدعو إلى اعتماد هذه التقنية، ولا شك أن جائحة كورونا تعد من أبرز الأسباب التي دفعت إلى اعتماد تقنية المحاكمة عن بعد،

الإشكالية: من هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية: ما مدى فعالية التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري؟.

المبحث الأول: النظام القانوني للتقاضي الالكتروني.

يعد التقاضي الإلكتروني من المصطلحات والمفاهيم الحديثة التي لم تظهر إلا قبيل سنوات من انتشار مصطلح الحكومة الإلكترونية ، فهو عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود بين شبكة الربط الدولية تتمثل في تكنولوجيا الاتصالات وبين مبنى الجهاز القضائي في إطار عصرنة العدالة ، لتحقيق انعكاس إيجابي على عملية التقاضي بصفة عامة وتحقيق العدالة بين المواطنين بصفة خاصة والنهوض بقطاع قضائي حديث ومتطور ومواكب للعصر الحالي .

المطلب الأول: مفهوم نظام التقاضي الالكتروني.

إن تطبيق العمل بالتقاضي الإلكتروني له أهمية كبيرة جدا، وخاصة في ظل العصر الراهن لاختصار الوقت والجهد وإيصال الحق إلى صاحبه بأبسط وأسرع الطرق، خصوصا ونحن نعيش في ظل عالم يشهد ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات، ولتسليط الضوء على مفهوم التقاضي الإلكتروني، سوف نتطرق بداية لتعريف التقاضي الإلكتروني)فرع أول(، ثم لخصائصه التي تجعله يختلف عن التقاضي التقليدي (فرع ثاني.) ثم أنواعه فرع ثالث.

الفرع الأول :تعريف نظام التقاضي الالكتروني.

يعرف بأنه : " عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا من الورق، وعرفه الفقه أيضا بأنه : " سلطة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد تقنية شبكة الربط الدولية (الإنترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية

الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين."

و مصطلح التقاضي الإلكتروني مصطلح حديث ظهر في سنوات السبعينات من القرن الماضي ، يقابله مصطلح التقاضي التقليدي، ويتفق التقاضي التقليدي في الموضوع وكذا أطراف الدعوى فكلاهما يهدف إلى تمكين الشخص من رفع دعواه أمام المحكمة المختصة قضائيا التي تنظر في النزاع وتصدر أحكاما بشأنه ولكنهما يختلفان في طريقة التنفيذ ، ففي إطار التقاضي الإلكتروني يتم التنفيذ عن طريق الوسيط الإلكتروني الأمر الذي يجعله يتميز بالعديد من الخصائص.

ويقصد بالتقاضي الإلكتروني أيضا: " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات".

فالتقاضي الإلكتروني يتطلب إنشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي لكي تتم عملية التقاضي من خلاله ويشمل هذا النظام المحكمة الإلكترونية والدائرة والأحكام لتنفيذ الأحكام المدنية، ويعرف أيضا بأنه نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت وعبر البريد الإلكتروني ، لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام إلكترونيا[3].

الفرع الثاني:خصائص نظام التقاضي الالكتروني.

يتميز التقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص والميزات تجعله مختلفا عن التقاضي التقليدي نوجزها فيما يلي:

أولا: إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية تتميز إجراءات التقاضي الإلكتروني بعدم وجود أية وثائق ورقية متبادلة في إجراءات المعاملات، إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي تتم إلكترونيا دون استخدام أية أوراق، وهو ما يتفق مع الغرض من التقاضي عبر الانترنت وبالتالي سوف

[3] يوسفي مباركة، مرجع سابق، ص 543-556.

تحل الدعائم الإلكترونية محل الدعائم الورقية، وهكذا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكال الطرفين في حالة نشوء أي نزاع بينهما .

ويؤدي استخدام الوثائق والمستندات الإلكترونية للتخلص من الكميات الكبيرة من الملفات الورقية للدعاوى التي تكاد تمتلئ بها غرف المحاكم، وكذلك التخلص من عملية التخزين العشوائي لملفات الدعاوى وما يترتب عليها من فقدان وضياع لها، وبهذا يمكن التخلص من المساحات المخصصة لتخزين الملفات الورقية في الأجهزة القضائية، واستعمالها في نشاطات أخرى للمحكمة[4].

ثانيا: إرسال المستندات والوثائق الالكترونية عبر الانترنت: وهو ما يصطلح عليه باسم التسليم المعنوي أو التنزيل عن بعد، وهو يعني نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعميل بحيث يمكن نقل الوثائق على الخط من غير اللجوء إلى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد والذي يشكل عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر ، لهذا فإن الأجهزة الالكترونية كالفاكس أو التيلكس لها دورا قانونيا في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم[5] .

ثالثا: استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي: من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني هو استخدام الوسيط الإلكتروني والذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الانترنت ، ويعتبر الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي، حيث يمكن أن يكون معاونا قضائيا والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطار أو في الخبرة والاستماع ألقوال الشهود، أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم[6].

---

[4] اخلف سامي، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص، ص21.

[5] سمية بوكايس، التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص ، ديسمبر 2021،

[6] اخلف سامية، مرجع سابق، ص22/21.

رابعا: سرعة البث في القضايا وانجاز إجراءات التقاضي : يحل الوسيط الالكتروني محل انتقال الأطراف لمقر المحكمة الذي كثيرا ما يكون عدة مرات، ولذلك فإن هذا يساهم في اختصار الوقت وتوفير الجهد وكذا تقليل النفقات وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم[7].

خامسا: سداد المصاريف القضائية إلكترونيا :حيث أنه تحل وسائل الدفع الالكتروني محل الدفع النقدي العادي في التقاضي الالكتروني، ومن هذه الوسائل البطاقات البنكية، الأوراق التجارية إلكترونية،النقود الالكترونية والشيك الالكتروني .

سادسا: إثبات إجراءات التقاضي :يتم إثباته بالمستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني والذي يحل محل التوقيع العادي، فالمستند الالكتروني هو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان وتحديد التزاماتهما القانونية والتوقيع الالكتروني هو الذي يضفي حجية المستند تنفيذ عملية التقاضي الالكتروني بخلق محاكم الكترونية :فالتقاضي الالكتروني يكون بعد إنشاء محكمة الكترونية، إذ لا يمكن رفع دعوى إلكترونيا دون أن يكون هناك محكمة إلكترونية وموقع لها على شبكة الاتصالات [8].

الفرع الثالث: أنواع التقاضي الإلكتروني:

له عدة أنواع والتي من بينها:[9]

أولا: التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة لأخرى: يتم بمقتضى هذا النظام الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم أو أحد الشهود، ويعد النظام أبسط أنظمة الاتصال المرئي المسموع وأقلها إثارة للمشكلات التقنية والفنية.

ثانيًا: التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط: حيث تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال للمحادثة المرئية، كأن تكون المحكمة في دولة والشهود في دولة ثانية، والمتهم في دولة ثالثة، ويتطلب هذا النظام أن يتم إعداد هذه الأماكن تقنيًا جيدًا.

---

[7] سمية بوكايس، مرجع سابق.

[8] سمية بوكايس، مرجع سابق،

[9] الوني نصيرة، لتقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص، ديسمبر 2021،

بحيث يبدو لهذه الأطراف وكأنهم في مكان واحد، ولا تظهر شاشة العرض الموجودة في جميع الصورة واحدة تتمثل في صورة الشخص الذي يتكلم، سواء القاضي أو المتهم أو الشاهد الأماكن.

ثالثا:: نظام ثالث الحضور المستمر الثابت أو الموحد ً: بموجب هذا النوع فإن الاتصال يتم بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض جغرافيًا بمعنى قاعة المحاكمة وأربعة أماكن أخرى متواجدة فيها باقي أطراف الدعوى "الضحية والمتهم "الشهود وغيرهم .ويوجد في مكان شاشة عرض لبث الصورة إلى هؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة دقيقة يتم بواسطتها سماع صوت من يتكلم من المشاركين بهذه الجلسة.

رابعًا: نظام الحضور المستمر المتقدم: بنا ذا النوع الأخير فإن الاتصال المرئي المسموع عن بعد، بين القاعة الرئيسية التي تجري فيها إجراءات التحقيق. وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عنها، ويعد النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، حيث يتم تزويد الأماكن التي تتطلب وجود هذه التقنية بشاشات عرض لصورة وأجهزة الصوت التي يتكلم من خلالها المشاركين ويتم تقسيم شاشة عرض الصورة الموجودة في كل مكان من هذه الأماكن إلى أربعة أقسام .

المطلب الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني:

لا بد من إبراز المفاهيم العامة للخصومة القضائية الإلكترونية وما ميزها عن نظيرتها التقليدية ثم عرض الإجراءات اللازمة لرفع الدعاوي إلكترونية حتى يتضح لنا الإطار الإجرائي للتقاضي الإلكتروني .

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الخصومة القضائية الإلكترونية:

لا بد من تعريف الخصومة القضائية الإلكترونية وتمييزها عن غيرها من المصطلحات المشابهة لها، وبالأخص الخصومة القضائي العادية والدعوى القضائية الإلكترونية، وذلك على النحو الآتي:

أولا: تعريف الخصومة القضائية الإلكترونية: يقصد بالخصومة القضائية أن يكلف شخص خصمه بالحضور أمام القضاء ليقتضي منه حقا ثابتا أو مزعوما ، وليحصل لنفسه على حكم باحترام هذا الحق أو رده ، ولا تختلف الخصومة القضائية الإلكترونية إلا من حيث الوسيلة المستخدمة، فالخصومة

القضائية التقليدية تتم بواسطة محررات ومستندات ورقية أما الخصومة القضائية الإلكترونية، فتتم باستخدام محررات إلكترونية وعبر شبكة الانترنت[10].

ثانيا: تعريف الدعوى الإلكترونية: يعرف البعض الدعوى القضائية أنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، بينما ذهب البعض إلى أن الدعوى القضائية هي الحق الموضوعي في حد ذاته، بينما ذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها حق من الحقوق الإجرائية، والحق الإجرائي هو عبارة عن سلطة يمنحها القانون بطريق مباشر أو غير مبشر لشخص معين لحماية حقه أو الحفاظ عليه، وهذا الحق يجب استعماله على النحو الذ ي يحدده القانون أما الدعوى الإلكترونية فهي سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، ولكن تتم عبر وسائط إلكتروني ومن خلال شبكة الانترنت[11].

الفرع الثاني: إجراءات رفع الدعوى إلكترونية:

لرفع الدعوى الإلكترونية، لا بد من المرور على بعض الإجراءات التي يتطلبها ضمان حسن سير العدالة، وهذه الإجراءات على تعددها فإنها تتلخص في وجوب احترام الشروط القانونية لرفع هذه الدعوى.

أولا: الشروط القانونية : تعتبر عريضة افتتاح الدعوى هي الأساس المادي الذي يصرح عن وجود الدعوى ويترتب على عدم قيدها عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها، ولذلك فقد استلزم المشرع ضرورة استيفاء العريضة لمجموعة من 19البيانات وهي نفس البيانات المستلزمة سواء كانت العريضة تقليدية أو إلكترونية وهي كالآتي:

1- الجهة القضائية المرفوع أمامها القضية.

2- اسم المدعي ولقبه وموطنه، ونشير هنا إلى ضرورة التأكد من الهوية الصحيحة للشخص رافع الدعوى الالكترونية، وذلك من خلال آليات رقمية محمية تسمح بذلك كالاستعانة برقم التعريف الوطني،

---

[10] محفوظ عبد القادر ، التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد12، العدد2021،03،جامعة بجاية،ص975/974.

[11] محفوظ عبد القادر، مرجع سابق،ص975/974.

أو التوقيع الالكتروني، أو من خلال التأكيد برسالة نصية او عبر البريد الالكتروني، أومن خلال التأكيد برسالة نصية أو عبر البريد الالكتروني، كل هذه الإجراءات ستسمح لا محالة بتعزيز مصداقية وجدية المدعي .

3- اسم ولقب وموطن المدعي عليه، وإذا لم يكن له موطن معلوم فآخر موطن له.

4- الإشارة إلى تسمية وطبيعة الشخص المعنوي ومقره الاجتماعي وصفته وممثله القانوني أو ألاتفاقي .

5- عرض موجز للوقائع والطلبات والوسائل التي تؤسس عليها الدعوى.

6- الإشارة عند الاقتضاء إلى المستندات والوثائق المؤيدة للدعوى

ويقيد كاتب المحكمة عريضة الدعوى المسجلة إلكترونيا إذا كانت مصحوبة بما يدل على سداد الرسوم المقررة ، قانونا أو إعفاء المدعي منها، ويتم قيد الدعوى في سجل إلكتروني.

ثانيا: الإجراءات الفنية: إذا كانت التجارة الإلكترونية قد أنشأت طرق جديدة تؤدي إلى إتمام عمليات البيع والشراء عبر موقع ويب إلكتروني، فإن التقاضي الإلكتروني قد طبق هذه الفكرة، حيث يمكن رفع الدعوى إلكترونيا من خلال الانترنت عبر نظام إرسال وقبول المستندات الإلكترونية، حيث يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الإلكترونية، ويتم قبول مستندات القضية بطريقة إلكترونية، وقيدها بواسطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الإلكترونية.

ويلاحظ أن النافذة الإلكترونية الموجودة بالموقع الإلكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي تؤدى في نظام التقاضي التقليدي مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعائم ورقية يتم تخزينها على دعائم إلكترونية في توثيق المستندات، وبذلك إحلال نظام التصدى الالكتروني محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات وبالتالي يقوم المتقاضي أو المحامي بالدخول إلى صفحة الانترنت، ويقوم بملء البيانات الموجودة ويرفقها بملفات إضافية، ثم يتم وضع العريضة وملحقاتها في سجل بيانات إلكتروني وهذا السجل صمم خصيصا لنظام التقاضي الإلكتروني، ثم ترسل عريضة الدعوى الإلكترونية مباشرة إلى قلم كتاب المحكمة عبر قناة مؤمنة ومحكمة بنظام تشفير معين .ويتم تحرير الدعوى على نماذج معدة لذلك الكترونيا عبر البوابة الالكترونية، ما يعفي المتقاضين من ي الذهاب للمحكمة لتسجيل دعاواهم، ويرى البعض أن هذا النظام منتشر في العديد من الدول الأوربية [12] .

[12] محفوظ عبد القادر مرجع سابق، ص975/974.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي للتقاضي الالكتروني بالجزائر.

التقاضي الالكتروني لم تبدأ بوادره بالظهور إلا سنة 2007 وتحديدا بافتتاح السنة القضائية 2007-2008 ،حيث طرح مشروع قانون التقاضي الالكتروني للمناقشة أمام البرلمان، وقد قوبل المشروع بموافقة ضمنية من طرف أعضاء البرلمان ، ولم تتم مواصلة مناقشته إلا في سنة 2014 ، من خلال الجلسة العلنية التاسعة عشر المنعقدة يوم الاثنين 24 نوفمبر ب ،2014 لتتوج هذه التطورات في الأخير بصدور القانون رقم 15-03 ،المتعلق بعصرنة العدالة ، يضاف إليه صدور الأمر رقم 15-02 ،المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية[13] .

المطلب الأول: الأسس التشريعية لنظام التقاضي الالكتروني في الجزائر.

تبنى المشرع الجزائري نظام التقاضي الالكتروني من خلال القانون 15 -03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، وبموجب الأمر 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية .[14]

الفرع الأول: القانون رقم 15-03 ،المتعلق بعصرنة العدالة: هذا القانون وإن كان يمثل خطوة محتشمة ومتأخرة بالنظر إلى تاريخ المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أي منذ صدور المرسوم الرئاسي رقم 02-55 ،الصادر سنة 2002 ، مرورا بتاريخ مناقشته سنة 2007 ،إلى حين صدوره سنة 2014 ، ومع ذلك يمكن اعتباره خطوة إيجابية نحو عالم التقنية أو ما بات يعرف بنظام الإدارة الالكترونية[15] .

يحتوي هذا القانون على 19 مادة موزعه على 5 فصول يتضمن الفصل الأول الأحكام العامة والهدف من وضع القانون، ويتكلم الفصل الثاني منه على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحررات.أما الفصل الثالث فنظم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الالكترونية، وبالنسبة للفصل الرابع نظم شروط وإجراءات استعمال المحادثات المرئية عن بعد.ويختص الفصل الأخير بالأحكام الجزائية المسلطة

---

[13] بلباقي بومدين، قانون عصرنة العدالة وأثره يف تحقيق المبادئ الأساسية للتقاضي (قراءة يف مشروع القانون رقم 03/15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة الجلفة، ص1265.

[14] سمية بوكايس، مرجع سابق.

[15] بلباقي بومدين، مرجع سابق،ص1266.

علـى المخـالفين لهـذا القـانون[16]، ولقـد هـذا القـانون بصـراحة أن الجزائـر اعتمـدت فعليـا علـى التقاضـي الالكتروني من خلال التبليغ الالكتروني وإرسال المحررات القضائية الكترونيا[17]..

الفرع الثاني:ا: الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية :

حيث وردت تقنية التقاضي الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، المعدل والمتمم، في الفصل السادس من الباب الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان: "يف مباشرة الدعوى العمومية وإجراء التحقيق. فقد نصت هذا القانون على أنه يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته[18]"..

بالإضافة إلى تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر 20 -04 والذي على إجراءات استعمال الوسائل المسموعة والمرئية أثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة[19].

واستنادا على هذه النصوص، نلاحظ أن المشرع الجزائري أحدث نقلة نوعية من خلال تبنيه لفكرة التقاضي الكتروني، في منظومته القانونية. مع الإشارة هنا إلى أن تطبيق هذه التقنية في المحاكمة أمر غير ملزم، وهو ما يظهر من خلال نص المادة 65 مكرر 27 المشار إليها، وكذلك المادة 15 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة 10، حيث جاءت بصيغة جوازيه كما هو ملاحظ، إذ لا يمكن إجراء المحاكمة عن بعد إلا بعد موافقة النيابة العامة والمتهم[20].

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في الجزائر.

بمجرد دخول قانون عصرنة العدالة حيز التنفيذ، شهدت معظم محاكم الوطن إقبال كبير في الاستفادة من محتواه، حيث تم تسجيل أكثر من 153 محاكمة مرئية خلال السنة الأولى من انطلاقه.

الفرع الأول: واقع التقاضي الإلكتروني بالجزائر:

---

[16] سمية بوكايس، مرجع سابق.

[17] انظر : المادة 09 القانون رقم 15-03 ،المتعلق بعصرنة العدالة:

[18] انظر : المادة65مكرر27 من الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

[19] انظر : المواد 441 مكرر إلى 441 مكرر 11 قانون الإجراءات الجزائية.

[20] بلباقي بومدين، مرجع سابق،ص1266.

تمكن قطاع العدالة من قطع أشواط معتبرة، في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية، لا سيما في مجال تسهيل اللجوء إلى القضاء لكافة شرائح المجتمع، تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية، وترقية أساليب التسيير القضائي والإداري وكذا توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدالة .إذ سمحت الجهود المبذولة في هذا المجال ب[21]:

1- تفعيل الشبكة القطاعية لوزارة العدل، والتي تتضمن قاعدة معلوماتية غرضها ربط الإدارة المركزية بكافة الهيأت القضائية ، والمؤسسات العقابية والتي تعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع .

2- إنشاء شبكة اتصال داخلية تربط بين المجالس القضائية والمحكمة العليا، ومجلس الدولة، تمكن المحامي من تسجيل الطعن في القرارات القضائية أمام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة بالمجلس القضائي، وتتبع مآل الطعن دون الحاجة للانتقال إلى المحكمة العليا، وهذا الإجراء لم يتم تفعيلة بصفة كلية، فلحد الآن يقتصر الإجراء الإلكتروني على تسجيل الطعن، في حين تتم باقي الإجراءات كإرسال الملف والمستندات بطريقة آلية .

3- إدماج تقنية التوقيع والتصديق الإلكتروني في المجال القضائي من خلال استحداث مركز شخصنه الشريحة للإمضاء الالكتروني وإنشاء سلطة التصديق الالكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات عن بعد.

4- تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية، مع إقرار تحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين من الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

5- إدخال نظام النيابة الإلكترونية على موقع وزارة العدل dz.mjustice.www بتاريخ 28 جوان 2020 ، حيث يسمح هذا النظام للمواطن أيا كان شخص طبيعي أو معنوي إيداع شكوى أو عريضة لدى النيابة الإلكترونية، ويتم هذا عبر خطوات أولها الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية

[21] اخلف سمية، مرجع سابق، ص23-25.

z.mjustice.nyaba-e المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر موقع وزارة العدل، بعد ذلك يتم النقر على خانة تسجيل الشكوى وملئ استمارة تسجيل شكوى والمعلومات الشخصية الخاصة وكذا تحديد نوع الشكوى وإدخال مضمونها، فيتم تحويل هذه الشكوى بصفة آلية إلى ممثل النيابة سواء كان وكيل الجمهورية أو النائب العام وذلك لاتخاذ الإجراء المناسب، وبعد نظر ممثل النيابة في الشكوى تقوم النيابة العامة بإعلام المعني عن المآل والإجراءات المتخذة إما برسالة نصية قصيرة sms أو عن طريق البريد الإلكتروني .

6- مؤخرا باشرت وزارة العدل إجراء جديدا يتمثل في استحداث النظام الآلي للتقاضي الإلكتروني وبهذا الخصوص راسلت مديرية الشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل أالتحاد الوطني لمنظمات المحامين بتاريخ 05 نوفمبر 2020 قصد تسجيل أنفسهم في التطبيق الإلكتروني الخاص بمشروع التقاضي الإلكتروني، والرامية للتخلي عن نظام الجلسات في المادة المدنية والإدارية على مستوى جميع الجهات القضائية، حيث سوف يتم دفع المذكرات إلكترونيا ما يترتب عنه تخفيف العبئ على المحامين والمتقاضين، ويعتبر هذا الإجراء عند تجسيده على أرض الواقع، قفزة نوعية مهمة جدا في مسار التقاضي الإلكتروني، خلافا للإجراءات السابقة التي لم تكن تعدو أن تكون عمليات بسيطة لنسخ القرارات والتسجيل على الأجهزة الإلكترونية .فيما استبعد المحامون إمكانية تطبيق هذا المشروع على أرض الواقع معتبرين أن الممارسة في الميدان شيء آخر، وأنّهم لحد الآن لا يزالون يعانون عناء التنقل للحصول على معلومات تخص القضايا التي يعملون عليها، ناهيك عن مشكل التأجيلات وعدم التمكن من استخراج الأحكام والقرارات إلا بالحضور الجسدي رغم وجود مبادرات لتمكين المحامين من الاطلاع على مسار القضية عن بعد إلا أنها لم تكلل بالنجاح المنشود.

7- استحداث تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات الجزائية والتي نص عليها القانون رقم 15/03 [22] وهذا تماشيا مع النصوص والمواثيق الدولية التي أقرت استعمال هذه التقنية لتسهيل إجراءات التقاضي ودعم التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، والتي عرفت تعديلات بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم وتحديدا في الكتاب الثاني مكرر بعنوان "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات"[23] .

---

[22] انظر : المواد 14،5،16 من القانون رقم 15/03المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية.

[23] انظر : المواد 441 مكرر إلى 441 مكرر 11 من قانون الإجراءات الجزائية.

بحيث يمكن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء التحقيق القضائي والمحاكمة من خلال استجواب أو سماع شخص، أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص عمال بنص وهذا وفقا قانون الإجراءات الجزائية[24]، ومن ثم يمكن استعمال هذه التقنية لسماع الشهود، والمتهم والأطراف المدنية والخبراء عن بعد، وذلك لمقتضيات حسن سير العدالة أو للحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية، أو أثناء الكوارث الطبيعية، أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة، مما يسمح بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود وخاصة أولئك الذين يقطنون في واليات بعيدة عن تلك التي سوف يمثلون أمام مجلس قضائها، وكذا الاستفادة من خبرة الخبراء في مجالات غير متواجدة على مستوى دائرة اختصاص بعض المحاكم، ويمكن في مواد الجنح تلقي تصريحات المتهم المحبوس وتفادي نقله من مدينة إلى أخرى بهدف تخفيف الضغط على المحاكم وعلى الأسلاك المكلفة بنقل المتهمين بما يضمن سرعة أكبر لإجراءات التقاضي بمجهود وتكلفة أقل.

ويتم التعرف على جميع البيانات الشخصية للمتهم عبر قارئ البصمات مباشرة ودون نقله شخصيا إلى المحكمة، وتعتمد هذه التقنية على شبكة الألياف البصرية التي تم بفضلها ربط جل المؤسسات العقابية والمحاكم والمجالس ببعضها البعض وذلك من أجل تفادي انقطاع الانترنت العادي الذي قد يهز بمصداقية العملية .

وفي هذا الإطار تم تنظيم عدة محاكمات وطنية عن بعد وكانت الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، بولاية تيبازة، وقد أجريت المحاكمة في جلسة علنية بحضور هيئة الدفاع، كما كانت مفتوحة للجمهور ' فيما خصصت قاعة أخرى مجهزة بالوسائل السمعية والبصرية بالمؤسسة العقابية للقليعة، لتبدأ المحاكمة مباشرة بالصوت والصورة على شاشة كبيرة كانت وسط القاعة إلى جانب وجود شاشات أخرى لتقريب الصورة لكل الحضور، حيث ظهرت قاعة الجلسة بالمحكمة واضحة في حضور رئيس الجلسة على مستوى محكمة القليعة، ومن جانب آخر المتهم في القضية المتواجد بسجن القليعة، حيث تم التأكد من هوية المتهم من طرف القاضي عبر جهاز البصمة الوراثية وموافقته على إجراء المحاكمة بواسطة هذه التقنية لتتواصل إجراءات المحاكمة بشكل عادي، أما أول محاكمة دولية فقد تمت بتاريخ 11 جويلية 2016 بمجلس قضاء المسيلة أين تم الاستماع للشاهد بمجلس قضاء "نانتير" الفرنسية.

---

[24] انظر : المواد 441 مكرر2 و441 مكرر7 من قانون الإجراءات الجزائية.

وقد بدأت الطلبات من طرف المحامين للاستفادة من تقنية المحاكمة عن بعد وتخص هذه الطلبات في معظمها سجناء تم محاكمتهم وتبين فيما بعد أنهم متهمين في قضايا أخرى أو موقوفين في مؤسسة عقابية يتطلب الأمر استدعاءهم كشهود. ومن ثم فإن هذه التقنية سوف ترفع الضغط على القاضي وتقلص عدد الملفات التي تطرح أمامه يوميا وبالتالي تفادي التأخير والتأجيل.[25]

الفرع الثاني: تحديات تطبيق التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري .

صحيح أن التقاضي الالكتروني له انعكاسات إيجابية على نظام التقاضي كما سبق التفصيل فيه أعلاه، غير أن هذه الإيجابيات لا تؤخذ على إطلاقها، فبمجرد بداية تطبيق التقاضي الالكتروني ظهرت نقائص وسلبيات يتعين أخذها بعين الاعتبار وتحليلها، للحد منها، وتعتبر المحاكمات الجزائية أكثر الحالات التي عرفت جدلا كبيرا فيما يتعلق بالتقاضي الالكتروني، نظرا لحساسيتها، ووجوب توفرها على ضمانات قانونية كرسها المشرع الجزائري وجعل توافرها الفيصل في اعتبار المحاكمة عادلة فيها اعتبره الكثيرون مساسا بهذه الضمانات، ما يستدعي البحث في هذا الأمر بشيء من التفصيل.

أولا: العوائق التي تحول دون التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني .إن التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري، ورغم التطور الذي صار يشهده مؤخرا، إلا أنه يواجه تحديات تعيقه، وتجعل تطبيقه معيبا، بعض هذه العوائق قانوني يرجع للقصور التشريعي، وبعضها تقني يرجع لعوامل مادية خارجة عن إرادة المشرع .

رغم سعي المشرع الجزائري ووزارة العدل الجزائرية لتكريس نظام تشريعي وتنظيمي يعنى بالتقاضي الالكتروني ومحاولة تجسيده واقعا، إلا أن هذه المساعي لا تحقق النتائج المرجوة في ظل قصور التنظيم القانوني الخاص به، ما يجعله يطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين، ومدى صحة المستندات الالكترونية، وكذا مسألة تكييف النصوص القانونية خاصة الإجرائية منها (قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وقانون الإجراءات الجزائية تحديدا)، مع آليات التقاضي الالكتروني .من جهة أخرى يلاحظ وجود عوائق، وإشكالات تؤثر بشكل غير مباشر على التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني، وتتمثل في قصور التنظيم القانوني و النظم القانونية التي ترتبط بالتقاضي الإلكتروني، والتي يعرف تطبيقها تذبذ وهو ما سنوجزه في الآتي :

---

[25] اخلف سامي، مرجع سابق، ص25.

أ-فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الالكترونيين :يرتبط نظام الإثباتdا لتقاضي عموما ارتباطا وثيقا، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لهذه الأهمية، عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات، ومواكبته للنهضة الالكترونية، وقد تحقق ذلك بصدور القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقةdا لتوقيع والتصديق الالكترونيين والذي ساوى بموجبه المشرع الجزائري بين التوقيع التقليدي والتوقيع الالكتروني من حيث القوة الثبوتية ، غير أن هذا القانون تؤخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، وهذا خلافا للمشرعين البحريني، الأردني، والسعودي اللذين استثنوا مسائل الأحوال الشخصية، والمعاملات التي يشترط القانون ، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخرا كبيرا بسبب عدم تنصيب الأجهزة الخاصةdا لتوقيع والتصديق الالكتروني، إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردع الجرائم المتعلقة بالتوقيع الالكتروني.

إن تذبذب استخدام التوقيع الالكتروني، يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الالكتروني، ذلك أن التوقيع الالكتروني من شأنه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي .

ب- فيما يتعلق بالتعاقد، والدفع الإلكترونيين :كان للتطور الرقمي انعكاس على الروابط العقدية، التي تجرد إبرامها من الدعامة الورقية، ودخل حيز الدعامة الالكترونية، خاصة في مجال التجارة، ما دفع بالمشرع الجزائري لتنظيم هذا الجانب، عن طريق ، والذي وضع فيه المشرع أحكاما تعنى بتنظيم إصدار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية المعاملات التجارية الالكترونية من بينها العقد الالكتروني، وهو ما يفترض أنه يؤدي لتكريس مزيد من الضماnت، وتحقيق الأمن القانوني لكلا الطرفين، ومساعدة القضاء في الإثبات، غير أن ما يلاحظ على هذا القانون هو إغفاله لعدة جوانب في التجارة الالكترونية لاسيما فيما يتعلق بفرض الحماية الكافية للمتعاقدين بالطريقة الالكترونية .

من جهة أخرى سعت الجزائر لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد، من خلال إقرار نظام ، الدفع الالكتروني بداية من تعديل القانون التجاري سنة 2005 في المادة 414 منه ، إلا أنها تعتبر غير كافية في ظل غياب نظام قانوني يوحد منه أحكامها، إضافة إلى قصور ثقافة ومكنات الدفع الالكتروني، إضافة إلى العوائق الأخرى من ضعف تدفق الانترنيت، وانعدام الشبكة في بعض المناطق، ناهيك عن عدم ثقة المواطن بأجهزة الاتصالات وشبكة ، ما شكل فجوة بين ما هو مخطط له، وما هو مجسد على أرض الواقع، وجعل نظام الدفع الالكتروني يتقدم ببطء كبير.

ويعتبر العائق التقني أهم وأكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري، فالجزائر تعرف تذبذ كبيرا في خدمات الانترنت، وانقطاعها، ما ويؤدي لعرقلته، ما يحمل أثار عكسية على الخدمة العمومية، فبدل أن يصبح التقاضي الالكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة، يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية مثلا، وهو ما وقع عمليا فعلا، فعلى سبيل المثال، صدر عن قسم الجنح بمحكمة وهران حكم مؤرخ في 05 جانفي 2021 يقضي بإرجاء الفصل إلى حين ترتيب المحاكمة عن بعد أو تحويل المتهم في قضية معارضة لحكم غيابي صادر في حقه و الذي كان في تلك الأثناء محبوسا لسبب آخر في مؤسسة عقابية بعيدة عن مكان المحاكمة، وهذا بعد عدة جولات دون أن تتم محاكمته .

من جهة أخرى يشكل نقص الإمكانيات، وانتشار الأمية الالكترونية عائقا آخر أمام التطبيق الأمثل للتقاضي الالكتروني، فهي أمور تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الالكتروني، وهذا بالإضافة إلى صعوبة التخلي عن نمط الإدارة التقليدي المتسم بالبيروقراطية أحيانا والذي جعل التقاضي الالكتروني لا يتجاوز العمليات التقليدية البسيطة من نسخ للقرارات والتسجيل على الكمبيوتر.

الخاتمة:

ومن كل ما سبق عرضه نستنتج أن التقاضي أإلكتروني في مجال القضاء فتح بابا واسعا أمام ولوج عالم المعلوماتية وخفف العبء على المتقاضين لما يتميز به من سهولة وسرعة في الإجراءات، غير أن تطبيقه الفعلي في الجزائر يبقى محدودا أمام الصعوبات التي يواجهها لهذا ومن أجل اكتسابه الفعالية اللازمة نقدم التوصيات التالية:

التوصيات:

1- ضرورة الاستفادة من خبرات الدول السبّاقة في اعتماد هذا النظام على مستوى قضائها، عن طريق ربط علاقات تعاون لتبادل الخبرات في مجال القضاء الإلكتروني والتقاضي عن بعد .

2- ضرورة العمل على تهيئة المحاكم بالتجهيزات الفنية والتقنية التي تتوافق مع تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها، مع ضرورة إنشاء نظام حماية تكفل المحافظة على أمن وسرية المعلومات.

3- إجراء إصلاحات تشريعية لتنظيم إجراءات التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية، مع ضرورة تطوير وتفعيل التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية.

4- العمل على إجراء دورات تكوينية دورية في مجال القضاء الإلكتروني، واستخدام التقنية لصالح العاملين في مرفق القضاء من قضاة ومحامين ومهنيي مرفق القضاء لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية من جهة أخرى.

5- إدخال نظام التقاضي الإلكتروني ضمن المقاييس المقررة لتدريس طلبة الحقوق، قصد التعود على استخدام التقنية باعتبارهم قضاة ومحامي وأعوان القضاء مستقبلا .

6- عقد مؤتمرات وندوات علمية بين المختصين بالشأن القانوني والتقني بهدف زيادة الوعي ونشر ثقافة التقاضي الإلكتروني، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لمختلف العوائق التي قد تعترض التطبيق الأمثل لهذا النظام على أرض الواقع.

7- نشر الوعي وثقافة التقاضي الالكتروني من أجل حسن استعماله، وخلق دورات تكوينيه في هذا المجال لكل المهتمين به من العامة

8- تحسين شبكه الاتصال العالمية الانترنت وإيصالها إلى المناطق النائية.

9- مراجعة كل القوانين بما يتوافق مع التقاضي الالكتروني وإصدار قانون خاص به يتضمن كل التفاصيل والإجراءات اللازمة.

قائمة المراجع:

أولا: القوانين.

1- القانون رقم 15-03 ،المتعلق بعصرنة العدالة:

2- الأمر رقم 15-02 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية .

ثانيا:المقالات

1- أعشاش حمزة، خضري حمزة،الإدارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر، م4جلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، .

2- اخلف سامي، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص.

3- يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 15 ، العدد: 01، 2022.

4- سمية بوكايس، التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص ، ديسمبر 2021،

5- الوني نصيرة، لتقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص ، ديسمبر 2021،

6- محفوظ عبد القادر : التقاضي الالكتروني في التشريعات المقارنة ،المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد12، العدد2021،03،جامعة بجاية.

7- بلباقي بومدين، قانون عصرنة العدالة وأثره في تحقيق المبادئ الأساسية للتقاضي قراءة في مشروع القانون رقم 03/15 المؤرخ في01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة الجلفة.